

ملاحظات موجزة حول المحاضرة المتميزة بعنوان:

"محاولة لقياس حالة العدالة الاجتماعية في مصر"

الإثنين ٢٣ إبريل ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً

المتحدث:

- الدكتور/ ماجد عثمان – الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

المعقبون:

- الدكتور/ راجي أسعد – أستاذ السياسات العامة بجامعة مينيسوتا
- الدكتور/ مصطفى كامل السيد – أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة
- الدكتورة / هانيا شلقامي – أستاذ مساعد بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية

مدير الجلسة:

الدكتورة / عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس الجلسة:

السيد / عمر مهنا - رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في العرض:

- يعد هذا المؤشر الأول من نوعه في مصر لقياس حالة العدالة الاجتماعية، لأنه مؤشر مبدئي يحتاج لمزيد من التطوير حتى يعبر عن واقع العدالة الاجتماعية في مصر.
- وفقاً للمؤشر العام، درجة العدالة الاجتماعية في مصر هي ٢,٢٨، علماً بأن المؤشر يبدأ من ١ إلى ١٠ وكلما اقترب الرقم من ١٠ كلما ساءت حالة العدالة الاجتماعية، وتزيد الأرقام في متغيرات بعينها مثل الثقافة والمشاركة والقدرة على الوصول إلى المعلومات، والثقة في المؤسسات.
- لا يجب اختزال العدالة الاجتماعية في مفهوم العدالة الاقتصادية فقط.
- لا تقتصر العدالة الاجتماعية على الإجراءات المسكنة مثل توزيع سلع بأسعار مخفضة على الفقراء، ولكنها تتمثل في توفير فرص متكافئة للحراك الاجتماعي يتمكن بمقتضاه أي فرد من أفراد المجتمع من الارتقاء إلى مرتبة اقتصادية أو اجتماعية أعلى بناء على معايير الجدارة ودون أي تمييز لأي سبب.
- لا يحتاج تحقيق العدالة الاجتماعية بالضرورة إلى موارد ضخمة ولكن يحتاج إلى تحديد أولويات الإنفاق وإعادة تخصيص الموارد وفقاً لهذه الأولويات؛ على سبيل المثال أنفقت الحكومة مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه العام الماضي كدعم إضافي للسلع التموينية خلال شهر رمضان، وهو ما كان يمكن أن يوجه كمصروفات دراسية لثلاث مليون طفل فقير في الحضارة.
- تبلغ فاتورة استيراد ياميش رمضان بالعملة الصعبة ما يعادل نحو ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً، وهو ما يمكن أن يبني ٢٥٠٠ فصل سنوياً يستوعب مائة ألف تلميذ لا يحصل على حقه في التعليم.

- يتضمن الدستور المصري ١٨ مادة تتحدث عن العدالة الاجتماعية، كما أنها مطلب شعبي لثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو وهناك إرادة سياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- وفقا للمؤشر ثمة خمس فجوات يعاني منها المجتمع المصري تتمثل في فجوة الثروة، والنوع الاجتماعي، والفجوة المكانية، والفجوة الجيلية، والفجوة الجسمانية. ويتم قياس العدالة الاجتماعية ومدى اتساع هذه الفجوات من خلال مجموعة مؤشرات تتعلق برأس المال البشري (الوصول إلى التعليم، والصحة، والثقافة، والتشغيل، والمعلومات)، ورأس المال الاجتماعي (تحقيق العدالة، والمشاركة، والرضا، والثقة).
- أضاف المركز ثلاثة أبعاد قياس جديدة في جانب رأس المال الاجتماعي والثقافي تتمثل في الدين (إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحوث والتطوير، والبيئة، بالإضافة إلى إضافة متغير جديد لبعده الصحة يتمثل في القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي للفرد. كما قام المركز بإضافة أوزان مختلفة للمتغيرات وإعادة حساب نتائج المؤشر وفقا لأكثر من سيناريو وهو ما أسفر عن ارتفاع في درجة عدم المساواة.
- تحمل خدمة الدين الموازنة الجديدة للسنة المالية المقبلة ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٥٤١ مليار جنيه، وهو ما يعادل ضعفي موازنة الأجور، وخمسة أضعاف موازنة التعليم، وتسعة أضعاف موازنة الصحة لنفس السنة.

أهم ما جاء في النقاش

- ضرورة اقتران العدالة الاجتماعية بالنمو الاقتصادي عند الحديث عن التنمية المستدامة، وقد شهد تعريف العدالة الاجتماعية جدلا واسعا أثناء كتابة دستور مصر لعام ٢٠١٤، وكان غير الاقتصاديين يرون أنه يقتصر على مجرد خفض الفقر، في حين أنه يتضمن العديد من الحقوق مثل الشفافية والحرية الاقتصادية والتعليم والصحة.
- ضرورة حساب المؤشر بشكل دوري ليكون هناك مرصد للعدالة الاجتماعية يتم الإعلان عنه سنويا.
- إن مفهوم العدالة الاجتماعية متغير، والعديد من السياسيين حاولوا تحقيقها ودفَعوا أثمنا كبيرا؛ بعضهم نجح، بينما لم ينجح كثيرون منهم.
- هناك شواهد تشير إلى تفاقم عدم العدالة الاجتماعية في مصر بسبب زيادة التحول نحو الرأسمالية.
- إن هدف العدالة الاجتماعية هو التمكين وحصول المواطنين على فرص متكافئة، وهو ما لا يحدث في مصر.
- هناك صعوبة في قياس الفروض غير النظرية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.
- ضرورة إضافة بعد متعلق بالنقل إلى المؤشر.
- ينبغي عمل مقارنات دولية للتعرف على موقع مصر من العالم فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية لأن مصر تأتي دائما في ترتيب متراجع في المؤشرات الدولية.
- الناحية الاقتصادية غير ممثلة في المؤشر بالقدر الكافي، ولذلك يجب إضافة عنصر الدخل ومستوى المعيشة، والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والغاز الطبيعي أو الطاقة والصرف الصحي والسكن.
- المؤشرات الخاصة بالأراء الشخصية الغير قابلة للقياس غالبا ما تظهر عكس الحقيقة، فهناك فقراء لديهم حالة أكبر من الرضا والثقة نتيجة انخفاض تطلعاتهم، بعكس ذوي الدخل الأعلى الذين قد يكون لديهم تطلعات أكبر.

- من أهم الصعوبات التي تواجه إعداد هذا المؤشر بصورة دورية، أن كثير من مصادر البيانات التي يعتمد عليها المؤشر لا تصدر بصفة دورية.
- ضرورة الاعتماد على مسح القوى العاملة كونه يحوي العديد من البيانات المهمة.
- إن الدرجة العامة للمؤشر لا تعبر بدقة عن واقع العدالة الاجتماعية في مصر، فالوضع في الواقع أسوأ من ذلك، وبناء عليه يعمل المركز على تحسين وتطوير المؤشر.